الأمم المتحدة

A/C.2/53/SR.18

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

21 December 1998
Arabic
Original: English

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ١٨

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الثلاثاء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أسدي ..... (جمهورية إيران الإسلامية)

المحتويات

البند ٩٣ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(ب) دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (تابع)

(د) تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

(ز) التنمية الثقافية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥

البند ٩٣ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/53/62 و A/53/63-S/1998/100 و A/53/69 و A/53/72-S/1998/156 و A/53/95-S/1998/311 و A/53/96 و A/53/124 و A/53/155 و A/53/168 و A/53/204 و A/53/296 و A/53/371-S/1998/848 و A/53/374 و A/53/396 و A/53/411 و A/53/412 و A/53/414 و A/53/416 و A/53/453).

(ب) **دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (تابع)** (A/53/174 و A/53/336).

حقوق الرد

١ - **السيد أوزوغيرغن** (تركيا): قال إنه يود أن يوضح مسألة أثارها ممثل أرمينيا في بيانه في الجلسة السابقة. وذكـــر أن تعليقـــات ممثل أرمينيا فيما يتعلق بالحصار الاقتصادي لأرمينيا من جانب تركيا قاصرة و لا مبرر لها. فتركيا لا تشعر بالعداء تجاه الشعب الأرمني بل إنها كانت في الواقع من بين أول البلدان التي اعترفت بأرمينيا. كما أن سبب غلق الحدود التركية الأرمينية لا يعود إلى حكومته. ودعا أرمينيا إلى اتباع سياسات سلمية تساعد على تحقيق تطلعات المنطقة ككل وكذلك تطلعات الشعب الأرمني. وأيا كان الأمر، فاللجنة الثانية ليست محفلا مناسبا لمناقشة مسألة كهذه.

٢ - **السيدة اكهادجانيان** (أرمينيا): قالت إن أرمينيا بوصفها بلدا غير ساحلي تخضع لتدابير اقتصادية قسرية تفرضها من طرف واحد تركيا وأذربيجان مما عرقل نموها الاقتصادي ومنع في حالات كثيرة مجرد وصول المساعدة الإنسانية إلى الشعب الأرمني في منطقة تضررت من جراء الهزة الأرضية التي حدثت في عام ١٩٨٨ وإلى اللاجئين الذين اضطروا إلى الهروب من أذربيجان.

٣ - **السيد باشاييف** (أذربيجان): أعرب عن تأييد وفده للرأي الذي يذهب إلى أن اللجنة ليست محفلا مناسبا لمثل هذه المناقشة، لكنه يود أن يوضح البيانات التي تحدثت عما يسمى بالحصار الذي تفرضه أذربيجان. فأرمينيا تحتل ٢٠ في المائة من إقليم أذربيجان، ونتيجة لهذا الاعتداء، يوجد في بلده مليون لاجئ ومشرد داخليا، من مجموع سكان يبلغون ٧,٧ مليون نسمة. كما أن أرمينيا استمرت في فرض الحصار على منطقة ناكهيشيفان العائدة لأذربيجان.

٤ - وفيما يتعلق بالآثار الاقتصادية المترتبة على العدوان الأرمني، فقد هدمت ٩٠٠ مستوطنة إلى جانب عدد من المؤسسات التجارية والهياكل الأساسية. وقدرت الخسائر ببلايين الدولارات. كما أن أرمينيا تنشط في استغلال الأراضي المحتلة بقيامها ببناء الطرق والمواصلات واستخدام الموارد الطبيعية الموجودة هناك كمنجم الذهب الواقع في منطقة كيلبادخار.

٥ - **السيدة اكهادجانيان** (أرمينيا): قالت إن التحول إلى الاقتصاد السوقي كان شاقا لكل بلد، لكن الصعوبات التي واجهتها أرمينيا تضاعفت بالهزة الأرضية المدمرة التي وقعت في عام ١٩٨٨، ودمرت قرابة ٤٠ في المائة من القدرة الصناعية للبلاد. ثم حالت الصعوبات الهائلة الناجمة عن الحصار دون إعادة بناء المنطقة المنكوبة، وما زال معظم سكان المناطق الشمالية يعيشون في منازل مؤقتة لا تملك الامدادات الأساسية، ولا تتوافر في تلك

المناطق فرص عمل. وذكرت أن الاقتصاد الذي كان في وقت من الأوقات مزدهرا يشهد الآن أزمة شديدة ويعتمد على الاستثمارات الأجنبية، التي أعاقها زعزعة الاستقرار في المنطقة والحصار الاقتصادي.

٦ - وفيما يتعلق بحصار ناكهيشيفان، قالت إن السلطات الأرمينية أعلنت في أوقات مختلفة، وعلى مستويات شتى، عن استعدادها لفتح طرقها للمواصلات بين ناكهيشيفان وباقي أذربيجان. ومع ذلك، فإن أذربيجان رفضت هذه المقترحات مفضلة في الأرجح اللجوء إلى مناورات سياسية بدلا من التماس حلول للمشكلات الحقيقية التي يعاني منها شعبها. وليست هذه أول مرة تستخدم فيه أذربيجان "العدوان الأرمني" لتبرير أي مشكلة تواجهها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. فمن الأسهل للمرء أن يجد كبشا للفداء ويلقي اللوم عليه بالنسبة لأوجه النقص والسلبيات التي يعاني منها بدلا من أن يجد حلا للمشكلات الحقيقية.

٧ - **السيد باشاييف** (أذربيجان): قال إن مجلس الأمن أصدر أربعة قرارات تدعو قوات أرمينيا إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة؛ ومع ذلك استمرت أرمينيا في تجاهل هذه القرارات. وما زالت أرمينيا تحاصر ناكهيشيفان وكما دمرت ونهبت المناطق المحتلة من أذربيجان. وواصلت قطع طرق الوصول إلى البحر الأسود.

(د) **تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة** (A/53/85)

(ز) **التنمية الثقافية** (A/53/321)

٨ - **السيد خان** (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن البند المتعلق بتجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، ظل قيد النظر لمدة أربع سنوات قبل انعقاد الحوار الرفيع المستوى في ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر. وذكر أن هذا الحوار كان تجربة اعتبرت ناجحة للغاية.

٩ - ولتقييم ما حدث، ينبغي أخذ العديد من العوامل في الحسبان. فأولا، يعود جانب من نجاح الحوار إلى المشاركة الرفيعة المستوى من جانب الأطراف الرئيسية في عملية التنمية من مجالات مثل العمل والشركات والدوائر الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية. وثانيا، أدت الحالة الراهنة للتنمية الاقتصادية العالمية إلى جعل العولمة مسألة ملحة مما نتج عنه حوار مثمر ومنتج.

١٠ - وأكد ضرورة أن تكون مواضيع الحوارات المقبلة من بين مواضيع الساعة وأن تكون محل أهمية للمجتمع الدولي بأسره وذات صلة مباشرة بالأحداث العالمية. كما ينبغي التأكيد على إدارة حوار حقيقي لا على بيانات معدة سلفا للإدلاء بها. وقد أوضحت أحدث التجارب أهمية مشاركة أطراف أخرى على النحو الذي أشار إليه الأمين العام في تقريره إلى الدورة الثانية والخمسين عن الاستعدادات لهذا الحوار (A/52/425).

١١ - **السيدة سيبال** (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): في إطار عرضها تقرير الأمين العام بشأن التنمية الثقافية (A/52/321)، قالت إن الغرض من المؤتمر الحكومي الدولي المعني بالسياسات الثقافية من أجل التنمية، المعقود في ستوكهولم من ٣٠ آذار/ مارس إلى ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨ هو إيجاد حلول عملية لتحديات الثقافة والتنمية. وعلى الرغم من التزايد الملحوظ ووعي الجمهور بالثقافة، فإنها لا تزال تشغل أولوية دنيا في سياسات معظم البلدان، وينعكس ذلك في معظم الأحيان في مستوى الموارد المخصصة لها ومركز الوزارات المعنية بها. والمسألة لا تتعلق باعتماد الحكومات سياسات ثقافية لكنها تتعلق بكيفية قيامها بذلك

بصورة أكثر فعالية. وينبغي الاعتراف بأن القضاء على القوالب النمطية وبناء ثقافة السلام أمران يحتلان المرتبة الأولى من الأهمية. كما أن أساليب التفاعل بين الثقافات على صعيد الأمم أصبحت نهجا لا يمكن الاستغناء عنها.

١٢ - وقالت إن البنك الدولي اتخذ خطوة هامة عندما وضع برنامجا للإقراض لصالح المشاريع الثقافية. كما استضاف مؤتمرا عن الثقافة والتنمية، جمع العديد من منظمات حكومية وغير حكومية وظفت استثمارات كبيرة في المشروعات الثقافية بوصفها استثمارا في التنمية. وفي هذا المؤتمر، اقترح المدير العام لليونسكو إنشاء "مرفق للثقافة العالمية" على غرار البيئة العالمية.

١٣ - وذكرت أن الغرض من مؤتمر ستوكهولم هو منح اليونسكو ولاية متجددة لتعزيز التعاون الفكري الدولي بطرق تستجيب للبيئة السريعة التغير للألفية الجديدة. وهذا يعني إعادة تنشيط الدور الفعال لليونسكو الذي أدته في السبعينات والثمانينات عندما نظمت سلسلة من المؤتمرات الحكومية الدولية عن السياسات الثقافية. كما دعت خطة عمل مؤتمر ستوكهولم المدير العام إلى إدخال منظور ثقافي في صلب الاستراتيجية الإنمائية الدولية المقبلة ودعت الوكالات المتخصصة إلى تقييم ممارساتها وسياساتها الإنمائية وفقا لهذا المنظور. ويتعين على اليونسكو مرة أخرى أن تقدم خدماتها بوصفها النقطة المرجعية عالميا وأن تصوغ جدول الأعمال بالاستناد إلى السياسة الثقافية.

١٤ - **السيدة دجاتميكو سنجه** (إندونيسيا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين قائلة إن نشوء العولمة أدى إلى جعل قوى الأسواق الحرة تلعب دور الحكم في صنع السياسات الاقتصادية. وأدى تعرض البلدان النامية بصورة متزايدة للقوى غير المقيدة للأسواق إلى رفع مستويات المعيشة في العديد منها؛ ومع ذلك، فبسبب تقلبات العولمة تعثرت مسيرة العديد من البلدان الأخرى. وعرضت حتى نفس البلدان النامية التي هي في وضع أفضل لدمج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي، إلى مزيد من الخطر مما أضاع عليها في نهاية الأمر إنجازاتها الاقتصادية التي حققتها بكدها واجتهادها. ولذلك فإن التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي يتمثل في كيفية وقف العاصفة النارية التي تهدد العالم. وينبغي الرد على السؤال المطروح لمعرفة السبب وراء استمرار انتشار الأزمة، لأن ثمن الفشل هو بمثابة خطر آخر على الاقتصاد العالمي.

١٥ - واستدركت تقول إن بعض أبعاد المشكلة أصبح يتضح أكثر فأكثر. فحتى في أحسن الظروف، كان التعاون الاقتصادي من أجل التنمية أمرا حتميا، ولم يكن بالإمكان ضمان التقدم إلا من خلال الحوار. وذكرت أن التعاون الدولي التقليدي الذي شهده الماضي توقف جوهريا على الرغم من المبادرات الهامة المتمثلة في المؤتمرات العالمية الهامة التي عقدت في التسعينات ورغم صدور "خطة للتنمية". ولذلك فأمام هذا التراجع في مجال التعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية وتآكل الحوار بين الجنوب والشمال، لم يعد ثمة بديل لإعادة تنشيط هذا الحوار، لأنه لا يمكن معالجة العديد من القضايا الهامة للتنمية إلا بهذه الطريقة.

١٦ - وذكرت أن الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد يومي ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر كان مفيدا للغاية في توليد مجموعة غنية من المقترحات والأفكار، إن المناقشات اعترفت بأن العولمة محتومة لكنها عرّفتها بأنها ظاهرة من صنع الإنسان وبالتالي يمكن صياغتها بمعرفة البشر لتفيد منها جميع البلدان. ولا ترى مجموعة الـ ٧٧ إطارا أفضل من الأمم المتحدة لمواجهة التحديات المعاصرة بروح من تجديد الحوار بفضل خصائصها الفريدة المتمثلة في العالمية والحياد والتعددية.

١٧ - **السيد بلوت** (النمسا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنتسبة له وهي استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا، بالإضافة إلى النرويج، فأشار إلى أهمية مواصلة الحوار الرفيع المستوى بشأن فوائد ومخاطر وتحديات العولمة، مع العمل في الوقت نفسه على النظر في السبل الكفيلة بزيادة تعزيز إطار مناقشات اللجنة.

١٨ - وأكد على ضرورة أن يكون الحوار الرفيع المستوى قادرا على جذب مشاركة على مستوى عال بما يتيح تسليط الأضواء عليه باستمرار. كما ينبغي للحوار أن يكون أكثر ارتباطا بعمل اللجان الرئيسية للجمعية العامة ولا سيما اللجنة الثانية. وفي الوقت نفسه، ووفقا للموضوع الذي يتم اختياره، ينبغي النظر في إمكانية ربط الحوار باجتماعات الخريف لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وفضلا عن ذلك، يرى الاتحاد الأوروبي أن هدف المشاركة الرفيعة المستوى سيتعزز على نحو أكبر إذا تم الحوار كل سنتين.

١٩ - وشدد على ضرورة أن يكون الموضوع الذي يتم اختياره واضح المعالم ومميزا من حيث محور التركيز. كما ينبغي تطبيق منظور الجنس على الموضوع المذكور، على النحو الذي أوصى به منهاج عمل بيجين. ولذلك يؤيد الاتحاد الأوروبي توصيات الأمين العام بضرورة اختيار موضوع الحوار قبل سنة واحدة على الأقل بما يتيح اتخاذ الاستعدادات المناسبة لعقده.

٢٠ - وفيما يتعلق بالترتيبات العملية للاجتماع، يرى الاتحاد الأوروبي أن عناصر الابتكار والتفاعل في مناقشة، في حوارات الدائرة الوزارية المستديرة وفي إطار أفرقة المناقشة، ساعدت على أن يكون الحوار مثيرا للغاية. وينبغي تعزيز هذه العناصر في المستقبل، وذلك على سبيل المثال من خلال إتاحة المزيد من الحوار بعد تقديم أفرقة المناقشة لعروضها. وفي هذا الصدد، فإن الحد من عدد المشتركين في فريق المناقشة إلى ثلاثة أو أربعة سيكون مفيدا. وفي المستقبل، ينبغي استخدام الوقت المخصص للمناقشة العامة من أجل حوارات متفاعلة. وكما ينبغي الإبقاء على بساطة عملية الاستعداد إلى أقصى قدر ممكن. وباستثناء اختيار الموضوعات، فليس من الضروري إجراء مفاوضات حكومية دولية رسمية حول موضوع الحوار. أما فيما يتعلق باستنتاجاته، فينبغي الإبقاء على الممارسة التي يقدم بموجبها الرئيس ملخصا عن ذلك.

٢١ - **السيد ليو جينكتاو** (الصين): قال إن الحوار الرفيع المستوى عن موضوع الأثر الاجتماعي والاقتصادي للعولمة والتكافل، وما يترتب على ذلك من نتائج، وقد دار في المناقشات العامة، في الجمعية العامة كان حوارا ضروريا وجاء في وقته. ففي حقبة تتسم بالعولمة والتكامل، وهو ما أوضحه انتشار الأزمة المالية الآسيوية، يزداد أهمية التعاون الإنمائي الدولي من أي وقت مضى. والأمم المتحدة بوصفها أكبر مؤسسة حكومية دولية في العالم لها دور فريد يمكنها أن تؤديه في هذا الصدد لا سيما في تعزيز التنمية وتقديم المشورة السياسية عن قضايا التنمية العالمية وتعزيز التعاون الاقتصادي. كما يجب أن تعني العولمة أنه لا يمكن المحافظة على رفاه البلدان المتقدمة النمو دون نمو اقتصادي سليم للبلدان النامية. ولذلك، يناشد وفده المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لضمان بيئة خارجية مؤاتية للنمو والتنمية في البلدان النامية لا سيما أقل البلدان نموا.

٢٢ - وإزاء خلفية العولمة والتكافل، ينبغي لجميع الدول الاعتراف بأهمية مواصلة الحوار بشأن التعاون الدولي. كما ينبغي للمجتمع الدولي، لا سيما البلدان المتقدمة النمو، إبداء الإرادة السياسية اللازمة لصياغة شراكة عالمية حقيقية تستند إلى مبادئ المنفعة المتبادلة والمسؤوليات المتباينة والمشتركة في نفس الوقت. وينبغي توفير الدعم القوي المالي والتكنولوجي إلى البلدان النامية وتعزيز بناء القدرات دون محاولة فرض نموذج إنمائي محدد بل ينبغي له بدلا من ذلك أن يتيح لهذه البلدان تحديد أولوياتها الخاصة بها واختيار مسارها للتنمية.

٢٣ - **السيد أداوا** (كينيا): أعـــرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وعن ترحيب الوفد بانعقاد الحوار الأخير الرفيع المستوى لمدة يومين عن تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية من خلال الشراكة، ويأمل أن تبدي جميع الدول الأعضاء الإرادة السياسية والالتزام اللازمين لتحقيق مزيد من التقدم في هذا المجال. وقال إن وفده يؤمن تماما بروح التعددية المستندة إلى التوافق في الآراء بهدف توسيع نطاق التعاون على أساس المنفعة المتبادلة؛ ومن أجل ذلك، فإن المشاركة الكاملة للبلدان النامية ضرورية. ويرى وفده أن إجراء تحليل للتكافل العالمي، وخاصة فيما يتعلق بالأثر العالمي لسياسات الاقتصاد الكلي وتطور التجارة العالمية، والنظم النقدية والمالية، من شأنه أن ينير الطريق أمام عملية التنمية.

٢٤ - وذكر أن البلدان النامية أوفت بمسؤولياتها بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية بما في ذلك التكيف الهيكلي بتكلفة اجتماعية مرتفعة، مما يدعوه إلى أن يحث شركاء التنمية على المحافظة على بيئة عالمية داعمة تتسم بالاستجابة لاحتياجات البلدان النامية وتعزيز التجارة وتنويع السلع الأساسية وفرص الوصول إلى الأسواق وإقامة المشاريع والاستثمار. على أن البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، لم تتمكن من اجتذاب استثمارات مباشرة أجنبية كبيرة أو غيرها من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وكانت تعتمد إلى قدر كبير على المساعدة الإنمائية الرسمية وخاصة لتخفيف حدة الفقر. وقد ظلت الديون الخارجية تعيق الاستثمار والنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في البلدان النامية لا سيما الأفريقية منها، ومع ذلك فإن مختلف المبادرات التي اتخذت حتى الآن لتخفيف حدة الديون لم تكن مجدية مما يدعو بإلحاح إلى اعتماد معايير أسرع للأهلية بحيث يمكن للبلدان المدينة ذات الدخل المنخفض الاستفادة من تلك المبادرات.

٢٥ - **السيد تالبوت** (غيانا): أعرب عن تأييد وفده بالكامل للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وذكر أن الحوار الأول الرفيع المستوى عن العولمة شكل خطوة واسعة في الجهود المبذولة من أجل إعادة تنشيط التعاون الدولي من أجل التنمية. وقد ساعد هذا الحوار على إبراز الدور النشيط للأمم المتحدة في مساعدة المجتمع الدولي للتصدي للجوانب الإيجابية والسلبية للعولمة وفقا للمادة ١ (٣) من ميثاق الأمم المتحدة، التي تدعو المنظمة إلى حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية. ويتعين على الأمم المتحدة بوصفها أكثر المؤسسات المتعددة الأطراف القائمة تمثيلا، أن تسهم في جميع جوانب عملية يترتب عليها هذا القدر الواسع النطاق من الآثار الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية.

٢٦ - وينبغي للحوارات الرفيعة المستوى المعقودة مستقبلا أن تتركز على متابعة الحوار الأول وتواصل إعطاء الأولوية إلى العولمة وإلى قدرة الأمم المتحدة على التأثير في هذا الصدد. ووفقا لذلك، ينبغي للمنظمة أن تدرج موضوع العولمة على جدول أعمالها للنظر فيه في المستقبل.

٢٧ - **السيد شو داي وان** (جمهورية كوريا): قال إنه إذا كانت هناك أي نتيجة إيجابية للأزمة فهي ظهور توافق في الآراء على أن النظام المالي الدولي بحاجة إلى إصلاح واسع النطاق. وينبغي لهذا الإصلاح أن يركز على تعزيز أساليب الإدارة العالمية المتعددة الأطراف بالاستناد إلى الشراكة الحقيقية والمصالح المشتركة لتحسين إدارة عملية العولمة.

٢٨ - وأعرب عن اعتقاد وفده بأن العولمة هي عملية لا يمكن التراجع عنها وأنها ليست مجرد خيار مطروح. ولتعظيم الاستفادة من فوائدها والحد على نحو أكبر من مخاطرها، ينبغي إدارتها بحذر. وقد أوضحت الأزمة المالية الحالية أوجه التفاوت في الهيكل المؤسسي لإدارة الاقتصاد العالمي. وهناك حاجة لاستنباط آليات مؤسسية من شأنها أن تمكّن المجتمع الدولي من مواجهة الوقائع الاقتصادية الحالية على أفضل نحو. ومع ذلك، ينبغي لأي

اقتراح لبنية مالية دولية جديدة أن يأخذ في الاعتبار مصالح جميع المشاركين من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء.

٢٩ - وأشار إلى أن تزايد أوجه التفاوت في الدخل بين البلدان النمية وفي داخلها بوصفها من أهم جوانب العولمة التي تبعث للقلق، باعتبار أن هذه التباينات الصارخة في الاقتصاد العالمي تدمر الجدوى السياسية من عملية العولمة. وينبغي بذل جهود واعية على الصعيدين الوطني والدولي لمنع تهميش البلدان الأقل نموا وكذلك أكثر المجموعات السكانية تأثرا في البلد الواحد. مع العمل على تقاسم فوائد العولمة على أوسع نطاق ممكن.

٣٠ - وقال إن الانقسام إلى بيئة خارجية مقابل سياسات محلية لم يعد مجديا. ولئن كانت فرادى البلدان مسؤولة بالدرجة الأولى عن نموها، فإن العولمة وتزايد التكافل جعلا من توفير بيئة خارجية مؤاتية أمرا لازما لأي خطوة تتخذ نحو التنمية.

٣١ - وذكر أن الآثار الاجتماعية والسياسية للأزمة المالية الآسيوية المترتبة على التنمية في الأجل الطويل عززت من صحة النهج الشامل للتنمية. ولذلك، تستطيع الأمم المتحدة بعضويتها القائمة على الديمقراطية وولايتها الواسعة النطاق، أن تكفل مشاركة فريدة في الحوارات الدولية الدائرة حول السياسات الاقتصادية. كما أن هناك حاجة إلى توثيق التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

٣٢ - ونظرا للنتائج المرضية التي تمخض عنها الحوار الرفيع المستوى المعقود في الشهر الماضي عن العولمة، فإن الاقتراح باستمرار عقد حوارات للمتابعة في المستقبل القريب يستحق دراسة دقيقة. وفضلا عن ذلك، ينبغي لمواضيع الحوارات الرفيعة المستوى أن تركز مستقبلا على مجالات أكثر تحديدا للتعاون الاقتصادي والإنمائي الدولي وعلى صنع السياسات وأن تستفيد من المزايا النسبية للأمم المتحدة.

٣٣ - **السيدة خان كومينغز** (ترينيداد وتوباغو): أعربت عن تأييد وفدها للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وذكرت أن المؤتمرات العالمية المعقودة في التسعينات، إلى جانب برنامج للتنمية وكذلك الجزء الرفيع المستوى لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المتعلق بالوصول إلى الأسواق في إطار العولمة والحوار الرفيع المستوى عن العولمة، ألقت جميعها الضوء على الحاجة الملحة إلى اتباع نهج متعددة الأبعاد للتنمية. وفي إطار العولمة، أصبحت أهداف الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع أوثق صلة بالموضوع المطروح بأكثر من أي وقت مضى. فتعزيز التعاون الدولي ضروري لتفادي الأزمة العالمية ولضمان أن تأخذ عملية التنمية في الاعتبار مسائل شتى مثل الفقر والبطالة وتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق ونقل التكنولوجيا.

٣٤ - وأعربت عن موافقة وفدها على أهم عناصر التنمية الموجزة في تقرير الأمين العام عن تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان الصادر بشأن التعاون الاقتصادي الدولي، ولا سيما تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (A/52/301)، وخاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتجارة والتمويل وتخفيف حدة الفقر واستخدام الأيدي العاملة والموارد البشرية والتنمية. وأكدت ضرورة توافر الإرادة السياسية استكمالا "لبرنامج التنمية" الذي أعاد تنشيط الشراكة من أجل التنمية وقدم التوجيه للوفاء بالالتزامات المتعهد بها في المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة.

٣٥ - وأعربت عن أمل وفدها في بلوغ توافق بين الآراء داخل الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية والتمويل من أجل التنمية لضمان التمويل من أجل الاستراتيجيات الإنمائية. وقالت إن وفدها يرحب بإنشاء حساب عائد التنمية لصالح البلدان النامية وأقل البلدان نموا، بما يتمشى مع توصيات برنامج التنمية، وأعربت عن الأمل في أن يغطي هذا الحساب الأنشطة المضطلع بها في مجالات تيسير التجارة والمعلومات التكنولوجية لصانعي السياسات. وذكرت أن حلقات العمل المقترح عقدها في الفترة بين ١٩٩٨ و ١٩٩٩ في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا ستكون بمثابة نقطة انطلاق مفيدة لإنشاء الهياكل الأساسية الرئيسية. وقالت إن الأنشطة المضطلع بها لتعزيز قدرة البلدان النامية على جمع وتحليل واستخدام المعلومات وتعزيز سياسة التنمية في مجالات مثل التجارة والتنمية، والبيئة، والمسائل المتعلقة بالجنسين والنهوض بالمرأة والتنمية المستدامة، ستكون أنشطة هامة على وجه الخصوص لترينيداد وتوباغو، مؤكدة على الحاجة الماسة إلى تخصيص موارد كافية للمشروعات المضطلع بها في الدول الجزرية الصغيرة النامية وفي أقل البلدان نموا.

٣٦ - وناشدت المجتمع الدولي دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية المهمشة بصورة متزايدة وكذلك أقل البلدان نموا في جهودها لكي تصبح جزءا من الاقتصاد العالمي من خلال جهود الإصلاح في الاقتصاد الكلي وتنفيذ المبادرات الإقليمية. ومن شأن تعزيز مشروعات خاصة لتيسير نقل التكنولوجيا والتدريب على مهارات السوق وتعزيز التجارة، أن يساعد على تخفيف حدة مشكلات البطالة في هذه البلدان وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي. وفي تموز/يوليه ١٩٩٨، قامت بعثة وزارية من الكمنولث بزيارة واشنطن العاصمة وجنيف وبروكسل ووكالات دولية عديدة، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، بغية التركيز على الوضع الضعيف للدول النامية الجزرية الصغيرة وسرعة تأثرها بعوامل خارجة عن إرادتها مثل التقلبات في أسعار السلع الأساسية والكوارث الطبيعية والتدهور البيئي ومن القيود الإضافية التي تواجهها هذه الدول، صغر حجم أسواقها المحلية وسرعة انكشاف اقتصاداتها أمام الصدمات الخارجية بسبب اعتمادها المفرط على طائفة محدودة من الصادرات وصعوبة وصولها إلى الأسواق الرأسمالية الدولية.

٣٧ - وقالت إنه ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تعترف بالروابط القائمة بين الفقر وسرعة التأثر وواقع الحجم في الدول الصغيرة. وينبغي زيادة الجهود القطرية المبذولة في الدول الصغيرة الحجم وأقل البلدان نموا لمراقبة الآثار السلبية للعولمة ولتنفيذ استراتيجيات تكفل تخفيف حدتها. وحثت المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف على توجيه اهتمام خاص إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية لا سيما البلدان ذات الدخل المتوسط التي هي في طور التخرج من برامج المنح/المساعدة إلى حيث يتم استخدام دخل الفرد الواحد دالة أساسية عليها. وينبغي توجيه المساعدة نحو بناء القدرات في مجالات الهياكل المادية الأساسية وتنمية رأس المال البشري. كما ينبغي زيادة التدفقات الرأسمالية والمساعدة التقنية على السواء.

٣٨ - **السيد شوينار** (كندا): قال إن وفده يرحب بتقرير المدير العام لليونسكو عن المؤتمر الحكومي الدولي المعني بالسياسات الثقافية من أجل التنمية، وأشاد باليونسكو للجهود التي بذلتها للتركيز على دور الثقافة في التنمية. وذكر أنه ينبغي لعملية متابعة مؤتمر ستوكهولم أن تتضمن وضع إطار مفاهيمي من شأنه إدخال البُعد الثقافي في التنمية، وتعزيز التمكين والتنويع الثقافيين، وفي إطار عملية متابعة مؤتمر ستوكهولم في كندا، عقد وزير التراث الكندي مؤتمرا دوليا في أوتاوا في حزيران/يونيه، عن السياسات الثقافية لمناقشة موضوعات متنوعة للثقافة والتنمية، ودور الثقافة في العلاقات العالمية، والثقافة والتجارة. وتمثل هدفه النهائي في تعزيز السياسات الثقافية على المستوى الوطني. وحضر المؤتمر الكندي ٢٠ وزيرا للثقافة يمثلون البلدان الصناعية والنامية على السواء، وأنشأ المؤتمر فيما بعد شبكة دولية لتعزيز التنوع الثقافي ودمج الثقافة في التنمية المستدامة. وسيُعقد مؤتمرين في المستقبل؛ في المكسيك في عام ١٩٩٩ ثم في اليونان في عام ٢٠٠٠.

٣٩ - وقال إنه ينبغي لعملية متابعة مؤتمر ستوكهولم أن تواصل عمل اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية، بقيادة السيد بيريز دي كوييار، من خلال التأكيد على أهمية الثقافة في التنمية، وتحديد الموارد غير التقليدية في ثقافة المجتمعات وإنشاء روابط بين السياسات الثقافية والتماسك الاجتماعي، وانتهى إلى حث منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز على دمج المنظور الثقافي ضمن جداول أعمالهما المتعلقة بالتنمية.

٤٠ - **السيد مارش** (استراليا): رحب بالطبيعة البناءة والمستقبلية التي اتسمت بها المناقشة الرفيعة المستوى التي دارت مؤخرا عن العولمة لا سيما في أعقاب عدد من المناقشات التي لم تركز على الموضوع ولم تكن منتجة بل فشلت في تحقيق دور المنظمة في التركيز على المسائل الاقتصادية والاجتماعية الحيوية أمام دولها الأعضاء. وأعرب عن امتنانه بوجه الخصوص لأن الحوار الرفيع المستوى سعى إلى تنمية تدابير التوافق في الآراء في مجالات تعد الأمم المتحدة مختصة فيها.

٤١ - واعترافا بقيمة المناقشة في محفل جديد، أعرب عن تأييد وفده عقد حوار آخر رفيع المستوى في عام ٢٠٠٠، بحيث يتم على غرار الحوار السابق عن العولمة، يعالج مسائل موضوعية تقع في نطاق اختصاص المنظمة، معالجة متوازنة ومستقبلية. ومع ذلك، فإن إعادة التنشيط وإصلاح الممارسة الحالية في المحافل المعتادة بالأمم المتحدة هو أفضل من نشر آليات جديدة أيا كانت فعاليتها.

٤٢ - **السيد كالوفسكي** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال إن مسألة التهميش لها أهمية خاصة بالنسبة لوفده الذي يشعر بالقلق لغياب الآليات الوقائية للتصدي لهذه الظاهرة في عهد العولمة. واقترح إدراج مشكلة التهميش في جداول أعمال هيئات الأمم المتحدة باستخدام الدراسات المتوافرة بالفعل وإلى جانب ورقة عمل من المزمع أن يعدها الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام للأونكتاد والأمانات التنفيذية للجان الإقليمية، كنقطة انطلاق لها. وقد يود الأمين العام استطلاع آراء الدول الأعضاء والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية عن الموضوع.

٤٣ - وينبغي للأهداف ذات الأولوية لمثل هذه المناقشات أن تتمثل في رفع جميع الحواجز التي تعترض سبيل الوصول للأسواق؛ وإيجاد حلول لمشكلة الديون الخارجية؛ واعتماد تدابير خاصة من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتعزيز الاستثمار في الاقتصادات السريعة التأثر بالتهميش؛ وإقامة مشاريع خاصة لتعزيز التنمية المستدامة في الاقتصادات المعرضة للخطر؛ وتعزيز التكامل الإقليمي والعالمي؛ والعمل على مستوى وطني على اعتماد سياسات وتدابير تفضي إلى النمو، والديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وحماية البيئة وتحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وقال إن وفده وغيره من الوفود سيشتركون في تقديم مشروع قرار يكفل الحيلولة دون التهميش وإنه يود أن يتم اعتماده دون تصويت.

٤٤ - **السيد باعمر** (عُمان): قال إن وفده يرحب بالبيان الذي أدلى به ممثل اندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧. وأشار إلى التغييرات الاقتصادية الهامة في العالم التي طرأت في السنوات الأخيرة، بما في ذلك إزالة الحواجز الاقتصادية والتحول إلى اقتصاد عالمي، وقال إن العولمة كشفت عن تحديات ومخاطر جديدة بالنسبة لاقتصادات البلدان النامية التي يواجه العديد منها خطر التهميش. مؤكدا على أهمية إيجاد سبل لتجنب الآثار السلبية للعولمة ومساعدة البلدان النامية على تكييف اقتصاداتها مع التغييرات التي حدثت.

٤٥ - وقال إن من السبل الرئيسية لبلوغ ذلك ما يتمثل في تعهد البلدان الغنية بزيادة مساعداتها الإنمائية، والسعي إلى إيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية ودمج البلدان النامية في النظام العالمي لحرية التجارة. وللأمم

المتحدة أيضا دور يمكن أن تؤديه في هذا السياق يتمثل في التنسيق مع مؤسسات بريتون وودز سعيا إلى تحقيق توافق بين الآراء على المستوى الدولي بشأن سبل التعامل مع هذه التغييرات.

٤٦ - وذكر أن بلده أحرز تقدما كبيرا في استغلال موارده الاقتصادية لمواكبة التطورات الاقتصادية الإقليمية والعالمية. وتناولت خطته الإنمائية التعاون بين القطاعين العام والخاص وصُممت بشكل يكفل وصول البلد إلى مجال التجارة الدولية. وبوجه الخصوص، قال إن حكومته اتخذت خطوات للاستفادة من الموقع الاستراتيجي للبلد على الطرق البحرية بين أوروبا والقارة الأمريكية إلى الشمال وبين آسيا وأفريقيا إلى الجنوب. وفي هذا الصدد، تم تنفيذ واحد من أهم مشاريع التصدير بالمنطقة في ميناء ريسوت، الواقع على الطرق الملاحية الدولية ومما سيسهم بصورة فعالة في التجارة العالمية.

٤٧ - وقال إن بلده في طريقه إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وفي ضوء إدراكه لأهمية التعاون الاقتصادي على المستوى العالمي، فقد سن جميع القوانين اللازمة للوفاء بجميع متطلبات الاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية، وخاصة ما يتعلق بالبراءات وبحقوق الملكية الفكرية والعلاقات التجارية.

٤٨ - وذكر أن بلده يبذل جهود دائبة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين بلدان الخليج والدول الساحلية الواقعة على المحيط الهندي لتعزيز مناخ مؤات للعلاقات التجارية والاقتصادية.

٤٩ - **السيد سفيتوغورسكي** (أوروغواي): قال إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يدرك الحاجة إلى زيادة دمج البعد الثقافي في الجهود الإنمائية المبذولة على المستوى العالمي. فالاتصالات والحواسيب الإلكترونية تؤدي دورا متزايدا في الأهمية في الحياة اليومية وقد برهنت على الروابط الوثيقة بين الثقافة والتنمية. وإن كان لم ينفق الوقت الكافي لمناقشة التغيرات التي طرأت على المجتمعات والنزاعات القبلية والدينية التي أصابت مختلف أنحاء العالم. وليس هناك شك في أن الثقافة تؤدي دورا حاسما في السير الطبيعي للمجتمعات. ولذلك يحتاج العالم إلى ثقافة راسخة توائم بين اهتمامات الناس وبين المصالح الاقتصادية.

٥٠ - وأشار إلى العقد العالمي للتنمية الثقافية، مؤكدا على أن التقرير العالمي لبيريز دي كوييار كان بمثابة مساهمة مهمة وأداة ملائمة لإعادة التأكيد على مفهوم الثقافة محورا لعملية التنمية. وفي هذا الصدد، تدعو الحاجة لمتابعة توصيات المدير العام لليونسكو أمام المؤتمر الحكومي الدولي المعني بالسياسات الثقافية من أجل التنمية. وذكر أنه يود التأكيد بوجه الخصوص على التوصية الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بأن يتاح للجمعية العامة، في سنة من سنوات عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر، فرصة تتدارس فيها العلاقة بين الثقافة والتنمية والقضاء على الفقر.

٥١ - وأضاف قائلا إن أهم التحديات التي تواجه العالم اليوم هي بناء الدراية الفنية والقدرة على استخدام هذه الدراية وتمكين الشباب من استخدامها لمواجهة عملية العولمة التي لا مفر منها. فتعليم الشباب هو أفضل وسيلة لتحقيق التغييرات الاقتصادية وبلوغ أكبر قدر من المشاركة السياسية وبناء السلم في جميع أنحاء العالم.

٥٢ - وفي فجر الألفية الجديدة لا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح لنفسه باتخاذ موقف عدم المبالاة إزاء التحديات المتعلقة ببناء ثقافة عالمية من أجل السلم. ولذلك فقد رحب وفده بتوصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن تعلن الجمعية العامة خلال دورتها الثانية والخمسين سنة ٢٠٠٠ بوصفها السنة الدولية لثقافة السلام.

٥٣ - **السيد موتشي** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): أشاد بالأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة للخدمات البارزة التي قدمتها لبلده حتى في أوقات الاضطراب. وقال إن التنمية المستدامة في بلده لا يمكن حتى مناقشتها ما لم يستأنف التعاون الهيكلي مع المجتمع الدولي. فتجميد التعاون الثنائي ووقف البرامج الهيكلية أدى بدرجة كبيرة إلى انخفاض التمويل الخارجي اللازم للاستثمارات ولدعم ميزان المدفوعات. وذكر أنه تم تعديل هيكل المساعدة الإنمائية الرسمية تماما لصالح المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ. وفي ضوء المنجزات التي حققتها الحكومة الجديدة التي سجلت في فترة قصيرة للغاية نجاحات ملحوظة في مجالات كالديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. لم يعد هناك ما يبرر وجود المشروطية التي فرضت على مسؤولي الجمهورية الثانية.

٥٤ - وبإمكان جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تحسّن جهودها الإنمائية إذا قامت الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة بمراجعة تخصيص الموارد المستخدمة للموظفين الوطنيين، لا سيما في المشروعات التي تم تنفيذها. فبعد مرور ٣٨ عاما على الاستقلال، وفي أعقاب استثمارات هائلة في التعليم، أصبح بلده مصدّرا صافيا للجامعيين المدربين والخبراء. وينبغي لهذه الحقيقة أن تحفز صانعي القرارات في الوكالات المتخصصة على الاستخدام الأمثل للكفاءات الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٥ - وأضاف يقول إن التعاون الإنمائي موضع اهتمام كبير بالنسبة لحكومته، إلى درجة أنها أنشأت وزارة للتعاون الدولي. وفي ظل الحكومة الجديدة، قرر الشعب أن يفتح صفحة جديدة وأن ينشئ نوعا مختلفا من التعاون يستند إلى اقتسام المعلومات وشركة المصالح. وبهذا التصور الجديد للتعاون من خلال دبلوماسية متكافئة، تزمع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تعزيز التعاون النشيط في القطاع الخاص الذي كان يعتبر القوة الدافعة للتنمية. ووفقا لهذه الخطة، تتعهد الحكومة بضمان الظروف الأمنية للسكان والسلع وتعزيز الضمانات القانونية والإدارية. وقد تم إعداد الصيغة النهائية لقانون جديد للاستثمار سيدخل حيز التنفيذ قريبا. ثم ذكر أن وفده، وإن كان يؤيد بالكامل التعاون بين بلدان الجنوب، فهو ينوي أيضا إقامة روابط وثيقة للتعاون مع شركائه في الشمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.

- - - - -